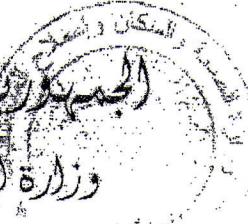


الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات



الوزير

23 جوان 2016

بالجزائر، في:

رقم... ٥١
بام / الفوج

مذكرة

إلى السادة :

- المفتش العام،
- مدير المالية و الوسائل،

و إلى السيدات و السادة :

- مدراء الصحة و السكان للولايات

المتابعة

، 2 جوان 2016

للتنفيذ

لقد لفت انتباхи أن بعض مدراء الصحة و السكان للولايات يرسلون مباشرةً إلى مصالح مديرية المالية و الوسائل دون أي تحليل و معالجة البريد المتعلق بالصعوبات المالية و الميزانية الذي يردهم من مسؤولي المؤسسات العمومية للصحة، و هؤلاء المسؤولون نسبياً يخطرون مباشرةً مصالح مديرية المالية و الوسائل دون حتى المرور بالسلطة الوصية المباشرة لهم و المتمثلة في مديرية الصحة و السكان للولاية.

في هذا الإطار، يجدر ذكركم بأن توزيع الاعتدادات و المناصب المالية للمؤسسات العمومية للصحة، يتم على المستوى المحلي و يقوم به مدير الصحة و السكان للولاية.

و منه، فكل احتياج يعبر عنه مسؤول يجب تبريره و توجيهه مباشرةً إلى مدير الصحة و السكان للولاية و يتولى هذا الأخير القيام بالتعديلات الضرورية بالنسبة لولايته عبر التحليل العميق للوضعيّات المالية و الاعتمادات الممنوحة لكل مؤسسة عمومية للصحة من أجل الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجاتها و ضمان توازن الميزانية بين مختلف مؤسسات الولاية.

إن هذه التعديلات و التحويلات يجب أن تتم ضمن احترام التنظيم المعروف به، لا سيما التعليمية الوزارية المشتركة (المالية/الصحة) رقم 07 المؤرخة في 13 ماي 2015 و المتعلقة بكيفيات توزيع الإيرادات و النفقات و المناصب المالية للمؤسسات العمومية للصحة و التي تم اتخاذها تطبيقاً للمادة 127 من قانون المالية لسنة 2015.

و من جهة أخرى، تمت معاينته بوضوح، بعد فحص حصيلة تحليل مراقبة التسيير التي قامت بها مصالح مديرية المالية والوسائل خلال السنوات الأخيرة، أن توزيع الميزانيات لم يكن قائماً على معايير موضوعية تحدد التقديرات الميزانية الحقيقة لكل مؤسسة في العدد من الولايات.

وأنتج ذلك إعتمادات معتبرة تم إلغاؤها لعدم استعمالها بالنسبة للبعض منها و/ أو لديون إنجرت عن أخرى بسبب عدم كفاية الإعتمادات على مستوى نفس الولاية.

و أكثر من ذلك، فقد ثبت أن بعض مدراء الصحة والسكان للولايات يقومون بتوزيع الاعتمادات في المناصب المالية بدون دراسة جيدة و بدون آية متابعة صارمة، خلال السنة الميزانية، للنفقات التي يتلزم بها و الإستهلاكات المنجزة بهدف إدخال التعديلات الضرورية المحتملةقصد تصحيح اختلالات الميزانية التي يمكن معاليتها على مستوى نفس المؤسسة و/ أو على مستوى مختلف المؤسسات في الولاية ذاتها.

وفي هذا الصدد، فمن الضروري التركيز على المتابعة المنتظمة للوضعيات المالية ضمن التقييد بالمعنى الذي تتبناه الوصاية و السلطات العمومية بخصوص غلبة النفقات العمومية والإستعمال الأمثل للوسائل المالية المخصصة.

و تجدر الإشارة إلى أن الميزانية المبلغة بعنوان هذه السنة نهائية و لن يتم رفعها إلا بالنسبة للفقات المستخدمين.

و مما سبق ذكره و ابتداء من تاريخ استلام هذه المذكرة، يجب على مدراء الصحة في السكان للولايات ممارسة سلطتهم القانونية في هذا المجال و تحمل مسؤوليتهم في متابعة، خلال كل السنة، تسيير ميزانيات المؤسسات العمومية للصحة الموضوعة تحت سلطتهم و التي يجب أن تتم ضمن احترام تعليمات الوصاية و السلطات العمومية.

أولي اهتماماً خاصاً لتنفيذ أحكام هذه المذكرة و إحاطتي علماً بما قدمت به في هذا الشأن.

وزير الصحة

عبد الشافي

